

ملحق

ليست نثرية الكلام الدارج كما توهم الدكتور إحسان، ولكنها لون من الشعرية مخالف لما تعهده القصيدة من شعرية المستوى اللغوى الواحد، وحسبنا الآن أن نتأمل دلالة هذا الانحراف اللغوى عن عمود الشعر العربى، وهو دلالة عريضة نجتزئ منها بملحين : أحدهما يتصل بطبيعة تطور الأجناس الأدبية الشعرية فى اللغة العربية، والآخر يتعلق باستجابة هذا التطور للمتغيرات التاريخية ولأبينة الوعى الاجتماعى، وقد فطن ابن خلدون إلى الملمح الأول عندما جعل الزجل استفحالاً وتفاقماً لسهولة الموشح وعمية بعض أجزائه فقال : "ولما شاع فن التوشيح فى أهل الأندلس، وأخذ به الجمهور لسلاسته، وتتميق كلامه، وترصيع أجزائه، نسجت العامة من أهل الأمصار على منواله، ونظموا فى طريقته بلغتهم الحضريّة، من غير أن يلتزموا فيها إعراباً، واستحدثوه فناً سموه بالزجل، والتزموا النظم فيه على مناحيهم إلى هذا العهد، فجاءوا فيه بالغرائب، واتسع فيه للبلاغة مجال بحسب لغتهم المستعجمة" (١٢).

وقد يختلف الباحثون المحدثون مع ابن خلدون فى تصور طبيعة هذا التوالد بين الأجناس، إلا أنهم لا بد أن يحمّدوا له صبغة الشرعية التى يضيفها على الفنون المهجنة، عندما يتحدث عن بلاغتها، ويصف لغتها طبقاً لمعجمه الخاص بأنها حضريّة. واللافت للنظر، أن نقاد التوشيح، وعلى رأسهم ابن بسام، مع قلة إشاراته وكثافتها، وابن سناء الملك المنظر الدقيق، قد فطنوا لخاصية القصد فى تداخل المستويات اللغوية، فيقول ابن بسام عن الموشح الأول : "يأخذ اللفظ العامى والعجمى، ويسميه المركز، ويضع عليه الموشحة" هذا هو الأمر البارز فى عمل الوشاح عنده، الاتكاء على القطعة العامية أو الأعجمية وبناء الموشح فوقها. أما ابن سناء الملك فيضع شروط الخرجة ويعدد وظائفها قائلاً :-

"والخرجة عبارة عن القفل الأخير من الموشح، والشروط فيها أن تكون حاجية من قبل السخف، قزمانية من قبل اللحن، حارة محرقة، حادة منضجة، من ألفاظ العامة، ولفات الداصة - أى اللصوص - فإن كانت معربة الألفاظ منسوجة على منوال ما تقدمها من الأبيات والأقوال خرج الموشح من أن يكون موشحاً، اللهم إلا إذا كان موشح مدح، وذكر الممدوح فى الخرجة" (١٣). "وقد تكون الخرجة عجمية اللفظ، بشرط أن يكون لفظها أيضاً فى العجمى سفسافاً نطياً،